المركزي التركي يضاعف حدود الاقتراض بين البنوك لليلة واحدة

أعلن البنك المركزي التركي أمس الأربعاء مضاعفة حدود الاقتراض بين البنوك (إنتربنك) لليلة واحدة عما كانت عليه في آخر تحديث لها في 13 أغسطس الجاري.

وذكرت وكالة (الأناضول) التركية أن القرار الذي ورد في بيان البنك المركزي التركي وبدخل حيز التنفيذ اليوم يهدف إلى توفير السيولة التي تحتاجها المصارف العاملة في البلاد.

وتقترض البنوك في السوق المحلي النقد من بعضها بعضا ضمن أسعار فائدة وصرف بإشراف البنك المركزي أو ما يسمى مصرفيا (إنتربنك) ومن شأن هذه الخطوة أن توفر للبنوك السيولة بالنقد المحلي والأجنبي التي تحتاجها في تعاملاتها اليومية مع العملاء.

وياتي ذلك في حين ازدادت قيمة الصادرات التركية خلال شهر يوليو الماضي بنسبة 11ر6 في المئة في حين انخفضت الواردات بنسبة 7ر6 في المئة.

وبلغت قيمة الصادرات التركية في يوليو الماضي 14 مليارا و77 مليون دولار في حين بلغت قيمة الواردات 20 مليارا و59 مليون دولار.

وتراجع عجز التجارة الخارجية في تركيا بنسبة 32ر6 في المئة خلال الشهر ذاته ليصل إلى خمسة مليارات و 982 مليون دولار.

وخلال الفترة من يناير الى يوليو الماضي ازدادت قيمة الصادرات بنسبة 7 في المئة والواردات 10ر2 في المئة.

وبلغت قيمة الصادرات التركية خلال تلك الفترة 96 مليارا و272 مليون دولار والواردات 142 مليارا و23 مليونا.وازداد عجز التجارة الخارجية بنسبة 17ر4 في المئة ليصل إلى 46 مليارا و751 مليون دولار خلال الأشهر السبعة الاولى من العام الحالي.

يضم نخبة من رواد القطاع البحري في العالم

«زيتون جرين شيبينغ» تستهدف إنشاء أسطول من السفن الاقتصادية ذات الكفاءة والتنافسية العالية

لقطة جماعية بعد توقيع اتفاقية التحالف

اعلنت شركة «زيتون جرين شيبينغ» والتي مقرها دبي، بالتعاون مع الشركات العالمية الرائدة في مجال التكنولوجيا والحلول الذكية، عن تكوين تحالف للتعاون في تحسين اداء سفن نقل البضائع بشكل جذري وتشكيل نموذج عمل جديد في هذا السوق. ويضم التحالف مجموعة من رواد القطاع البحري في العالم، مثل ماكجريجور وميتسوبيشي للصناعات الثقيلة والمعدات والآلات البحرية ووارتسيلا وفينترتور للغاز والديزل المحدودة وجازتراتسبورت و تيكنيغاز (جي تي تي) ووين جي.دي وكارجو تيك وكاريتافور.

يشهد قطاع الشحن البحري ضعفاً في الأداء الاقتصادي والإيكولوجي على مستوى العالم، ويعود ذلك إلى أحد الأسباب الرئيسة وهو نقص الخبرة اللازمة. كما أن النماذج التشغيلية المتعارف عليها في الصناعة تعيق استخدام افضل الممارسات في مشاريع بناء وتصميم سفن نقل البضائع الجديدة. وتعد البصمة البيئية لقطاع النقل البحري كبيرة جداً، ولذلك قامت المنظمة البحرية الدولية والعديد من السلطات المحلية بإصدار العديد من القواعد والتشريعات في السنوات الأخيرة بهدف الحد من الانبعاثات الناتجة عن النقل البحري. ولكن نجد أن النفقات الرأسمالية هي التي تحدد إمكانية الاستثمار، بدلاً من النظر في كفاءة عمليات السفن والقدرة على تحقيق الربح على مدى دورة حياتها.

وضع مفهوم جديد لعمل سفن نقل البضائع

يعتبر أداء غالبية خطوط الشحن محصوراً في أفضل الأحوال، حيث لا يتم استخدام الأنظمة على متن السفينة بالشكل الصحيح مما يؤثر سلباً على كفاءة العمليات وعدم تحديثها. لقد وصل القطاع البحري إلى مرحلة يتوجب على رواده اتباع أحدث تقنيات التكنولوجيا واعتماد عمليات ونماذج تشغيلية جديدة لمواجهة التحديات التجارية والآثار البيئية. وبما أن مهمة «زيتون جرين شيبينغ» تكمن في حماية البيئة البحرية ودفع عجلة نمو الأعمال من خلال أساليب مبتكرة وذكية، يلتزم التحالف الجديد بالسعي نحو تطبيق نماذج أعمال جديدة من شأنها تخفيض مخاطر الاستثمار وضمان عمليات صديقة للبيئة ومربحة.واوضح المهندس محمد زيتون، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة زيتون جرين شيبينغ «لقد شاهدت المشاكل الحالية في القطاع ووجدت انها تتمثل بارتباط اصحاب سفن نقل البضائع بشكل أساسي بالنظام البيئي الحالي. ولذلك، فكرت بتطوير تحالف يضم مجموعة من رواد القطاع البحري، الأمر الذي سيعزز الكفاءة من خلال اتباع نهج يسلط الضوء على السفينة بأكملها والعمل على بناء سفن أكثر اقتصادية وصديقة للبيئة». كما نجح زيتون في تكوين التحالف وضم فريق متميز من إكثر المهنيين ورواد القطاع إبداعا والذين سيتعاونون لإعادة تطوير القطاع من خلال حلول وأفكار مبتكرة. وأضاف: «إن هذه الثقافة التي تعتمد على الابتكار وعلى التركيز المستمر على السلامة والتنوع والمعايير العالية، تجذب الأشخاص ذوي الكفاءة وتخلق أساساً لتحالف فعّال. كما أننا نضمن المحافظة على التميز في الأعمال ما يثبت انه من السهل التعامل مع منهجيتنا لزيادة الإنتاجية والكفاءة على مدار دورة الحياة التشغيلية للسفينة».واختتم زيتون قائلاً: «إن التعاون والتشارك يشكلان المستقبل، ونحن نرحب بجميع الجهات المهتمة من جميع انحاء العالم للعمل معنا من خلال تحالفنا التعاوني الذي يعمل من أجل ضمان مستقبل شحن أكثر ذكاء وأكثر صداقة مع البيئة. ونسعى جاهدين إلى تاسيس أسطول بحري متكامل ذو كفاءة عالية وقادر على التنافسية عالميا لتعزيز الاقتصاد العالمي وتطويره».

اتفاق اندماج بين بنكي «بروة» و«قطر الدولي»

أعلن كل من بنك بروة وبنك قطر الدولي (HYPERLINK «http://www.ibq.com.qa/» ibqHYPERLINK «http://www.ibq.com.qa/») عن توقيع إتفاقية إندماج نهائية تهدف إلى دمج وتوحيد أعمالهما لتثمر عن تكوين كيان بنكي رائد متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، لديه من السيولة والملاءة المالية ما يمكنه من المساهمة بقوة في الاقتصاد الوطني، من خلال تمويل المشروعات التنموية التي تساعد على تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030.

وبموجب هذه الاتفاقية، سيعمل البنكان على استكمال الخطوات اللازمة لإتمام عملية الاندماج والحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات الرقابية وكذلك الحصول على موافقة المساهمين قبل نهاية 2018. على أن يتم اندماج الكيانين والعمل ككيان واحد بعد انعقاد الجمعيات العامة للبنكين واعتماد النتائج المالية الختامية للسنة المالية 2018.

وسينتج عن عملية الاندماج كيان مشترك مجموع أصوله 80 مليار ريال قطري، وبقاعدة حقوق المساهمين تزيد عن 12 مليار ريال قطري، مما يدعم التنمية الاقتصادية في دولة قطر من خلال إنشاء شريك استراتيجي للحكومة والقطاع العام مع المساهمة في نمو القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة.

إن هذه الاتفاقية ستثمر عن تجميع مراكز القوة الرئيسة لدى البنكين، في مجال خدمة الأفراد، وخدمة الشركات والمؤسسات الحكومية، وأسواق رأس المال وإدارة الثروات والأصول، مما سيمنح الكيان المشترك القدرة التنافسية العالية والقدرة على تلبية احتياجات شريحة أوسع من العملاء وبالتالي زيادة الحصة السوقية والابتكار في المنتجات.

تم تعيين كريديت سويس كمستشار مالي لبنك بروة وكيو انفيست كمستشار لمجلس الإدارة، و بيريلا وايتبرج كمستشار مالي لبنك قطر الدولي وذلك للقدم المشورة بشان عملية الإندماج.

كما اتفق البنكان على تعيين واحدة من أهم شركات الإستشارات الإدارية للإندماج لوضع خطه متكاملة لتحقيق الأهداف المرجوه للكيان البنكي المشترك أهمها زيادة الإيرادات و خفض التكاليف والتي ستوفر قيمه مضافه للمساهمين وعملاء البنكين والاقتصاد الوطني.

بنك قطر الدولي

«التمويل الدولية»: 2 مليار دولار استثمارتنا بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال 2018-2017

مؤسسة التمويل الدولية

أعلنت مؤسسة التمويل الدولية، أن استثماراتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام المالي الماضي (2017–2018) المنتهي في 30 يونيو، سجلت رقما قياسيا جديدا، حيث بلغت 2 مليار دولار لدعم القطاع الخاص.

وقالت التمويل الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إنها قدمت تمويلا بأكثر من مليار دولار من حسابها الخاص، وساهمت في توفير 1 مليار دولار أخرى من مستثمرين آخرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام المالي 2018.

وأضافت أن استثمارات مؤسسة التمويل الدولية ساهمت في خلق أكثر من 119 ألف فرصة عمل وتوزيع الطاقة على نحو 500 ألف شخص، وتقديم الرعاية الصحية لأكثر من 2.9 مليون شخص.

ومن أبرز مشروعات مؤسسة التمويل الدولية بمصر خلال العام الجاري، توفير حزمة قروض بقيمة 653 مليون دولار لمشروع ضخم للطاقة الشمسية في مصر.

كما قامت المؤسسة بتمويل إطلاق أول برنامج للسندات الخضراء في لبنان وبلاد الشام، وتمويل مشروع للطاقة الشمسية في غزة، والذي يعد أول مشروع في قطاع الطاقة ينفذ بتمويل من القطاع الخاص منذ سنوات.

كما قدمت مؤسسة التمويل الدولية 269 مليون دولار لشركة زين العراق، وهي أكبر مشغل لشبكات الهواتف المحمولة في العراق، وذلك لمساعدتها في إعادة بناء قطاع الاتصالات.

وتدير «التمويل الدولية» برنامجا ضخما للخدمات الاستشارية في المنطقة بلغ عدد مشاريعه الحالية 83 مشروعا بقيمة تجاوزت 128 مليون دولار

بسبب المكاسب الأمريكية والصفقات التجارية

ارتفاع الأسهم اليابانية للمرة السابعة على التوالي

ارتفعت الاسهم اليابانية في بورصة طوكيو أمس الاربعاء للمرة السابعة على التوالي الى اعلى مستوى لها في شهرين ونصف على خلفية مكاسب شهدتها (وول ستريت) والتفاؤل بشان الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والمكسيك.

وارتفع مؤشر (نيكي) المكون من 225 سهما بمقدار 34ر75 نقطة او 0ر15 في المئة ليصل الى 22848ر22 نقطة وهو اعلى مستوى اغلاق منذ 15 يونيو الماضي.كما ارتفع مؤشر (توبكس) الاوسع نطاقا والذي يضم جميع الاسهم في القسم الاول بالسوق من البورصة بنسبة 97ر7 نقطة او 46ر0 في المئة ليبلغ 1739ر60 نقطة.وانهت بورصة نيويورك مساء امس الاول تعاملاتها على ارتفاع مؤشري (اس اند بي 500) و(ناسداك) للجلسة الثالثة على التوالي في حين سجل مؤشر (داو جونز) الصناعي أعلى مستوى له منذ ستة اشهر.

وتعززت معنويات المستثمرين بعد ان توصلت الولايات المتحدة والمكسيك إلى اتفاق حول تعديلات اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) ما أثار التفاؤل بأن كندا ستوافق أيضا على اصلاح معاهدة الدول الثلاث.

«العصر للوساطة المالية»: «الذهب» يرتفع والنفط يغلق على نحو إيجابي خلال الأسبوع

ارتفعت أسعار الذهب خلال يوم التداول الأخير من الأسبوع ليسجل أول ارتفاع أسبوعي له في سبعة أسابيع، حيث اسثمر الدولار في خسائره في أعقاب خطاب رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول. انخفض الدولار الأمريكي بحدة، حيث قدم دعما لأسعار الذهب المقومة بالدولار الأمريكي. كما قال باول، في ندوة بنك الاحتياطي الفيدرالي السنوية في جاكسون هول في ولاية ووبو، إن ارتفاعات أسعار الفائدة الأمريكية التدريجية تظل مناسبة ولا يوجد خطر على الاقتصاد المحموم. كما قال إنه مستعد للقيام «بكل ما يتطلبه الأمر» إذا اصبح التضخم غير مرتبط بالجهد أو الجانب السلبي «أو تهديدات بأزمة أخرى». جاء في تقرير شركة العصر للوساطة المالية انه من الناحية الفنية، ارتدت أسعار الذهب بعد أن وجد الدعم عند مستوى تصحيح فيبوناتشي 161.8% من قاع ديسمبر 2017 (1236.57 دولارًا)) حتى يناير 2018 (1366.31 دولار)، بشكل حاد وأعطيت كسر على المدى القصير على الرسم البياني اليومي. كما أعطى مؤشر القوة النسبية RSI 14 وهو مؤشر رئيسي اختراقا لنطاقه على المدى القصير، والذي يعد إشارة إيجابية. حتى أن مؤشر MACD قد أثار إشارة شراء ، مع إظهار الرسم البياني زيادة طفيفة ، مما يدل على انتعاش في الزخم.

أغلق النفط الأسبوع على نحو إيجابي، مع إحصاء التلاعب في الأسعار على الرغم من أخبار الارتفاع والهبوط التي تجذب السوق في جميع الاتجاهات. أفادت شركة «بيكر هيوز» لخدمات حقول النفط يوم الجمعة أن عدد حفارات التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة انخفض بنسبة 9 إلى 860. الانخفاض في عدد الحفارات، مشيرا إلى علامات على تضييق الإنتاج، يأتي مقابل بيانات صدرت في وقت سابق من هذا الأسبوع، مما يدل على أن الإنتاج الأمريكي ارتفع للأسبوع الثاني على التوالي إلى 11.0 مليون برميل في اليوم. كما ساعد الإقبال على النفط في ظهور انخفاض في إنتاج الخام الإيراني قبل فرض عقوبات أمريكية على صادرات النفط الإيرانية الخام، والتي من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في نوفمبر. من الناحية الفنية، ذكر تقرير شركة العصر للوساطة المالية انها ارتدت أسعار النفط الخام بشكل حاد بعد دعمها عند خط الاتجاه الذي تم إنشاؤه من خلال الانضمام إلى قاع 4 ابريل 2018 (60.51 دولار) و 18 يونيو 2018 (62.58 دولار)، مع ذلك ، في الوقت الحالي تواجه الأسعار مقاومة عند 78.6% للهبوط من الذروة في 29 يونيو 2018 (71.29 دولار) إلى قاع 16 اغسطس 2018 (63.89 دولار)، منطقة 69.50 - 70.50 دولار لها قمم سابقة على المدى القصير ، والتي من المحتمل أن تعمل كمنطقة إمداد على المدى القصير.

في الأشهر الخمسة الأولى من 2018

أعداد المسافرين الكويتيين إلى تركيا ترتفع 17.25 في المئة

تشير أحدث البيانات الصادرة عن مكتب الثقافة والمعلومات التابع للقنصليات العامة للجمهورية التركية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى أن ما يقرب من 90.590 مسافرًا كويتيًا سجلوا وصولهم في العديد من المطارات الدولية في تركيا، خلال الفترة من 1 يناير إلى 30 مايو 2018.وتتصدر الكويت دول المنطقة من حيث عدد المسافرين الذين يتوجهون إلى تركيا لأغراض العمل أو السياحة الطبية أو الترفيهية، كما تستحوذ على 54٪ من إجمالي أعداد السياح الذين يقصدون هذا البلد من دول مجلس التعاون الخليجي. وفي العام 2016، سافر قرابة 61.189 شخصًا من الكويت قاصدًا تركيا، وارتفع العدد إلى 77.259 مسافرًا في العام الماضي 2017.وقال صلاح أوزير، ملحق شؤون الثقافة والمعلومات لتركيا: "تواصل تركيا الحفاظ على جاذبيتها بين رجال الأعمال الكويتيين والمصطافين والباحثين عن خدمات طبية، بفضل العلاقات الثقافية القوية التي تربط البلدين".

وتم إصدار هذه البيانات في وقت أعلنت فيه الخطوط الجوية الكويتية عن عزمها زيادة عدد رحلاتها ووجهاتها إلى تركيا خلال هذا الصيف.

وأضاف أوزير: "لقد احتلت تركيا المرتبة السادسة لأعلى الوجهات زيارة في العام 2017، وفق التصنيف الصادر عن منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، حيث استقبلت 39.9 مليون سائح. وستساعد هذه الإنجازات والجوائز التقديرية في ارتفاع عدد السياح الذين يتوجهون إلى تركيا خلال الأشهر المتبقية من العام الجاري 2018". وفضلا عن ذلك، سجلت دول أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي نموا ملحوظا، حيث غادر البحرين 28.775 مسافرًا إلى تركيا خلال الفترة من 1 يناير إلى 30 مايو 2018، و 28.775 مسافرًا من قطر، و 15و417 من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة نفسها.